بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السابع والخمسون

المعقود عصر يوم السبت

٢٦ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع السابع والخمسون

المعقود عصر يوم السبت

٢٦ من المحرم ١٤٣٥ هـ، الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية الساعة الثالثة عصراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٨) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

بسم الله الرحمن الرحيم

أفتتح الجلسة الأولى للجنة الخمسين للتصويت على مواد الدستور ، أود أن أبدأ بتحيتكم بعد هذا العمل المضنى، وأهنئكم على النتيجة التى تعكس توافقاً وطنياً فى الرأى حول مواد مشروع الوثيقة الدستورية الجديدة، أود أيضاً أن أقدم الشكر باسمكم وباسمنا جميعاً إلى زملائنا من الأعضاء الاحتياطيين على ما قدموه من إسهام فى النقاش الذى بدأت به اللجنة أعمالها لتبلور أفكارها ــ وتستعد لجنة الصياغة لصياغة المواد المطروحة عليها- أود كذلك أن أشكر لجنة العشرة وخبراءها لكل ما قدموه والمشروع الذى بدأ به النقاش، أشكر الإعلام الذى واكبنا صباح مساء، ليلاً وفجراً، فى تغطية هذا العمل الكبير، أشكر الأمانة العامة لمجلس الشورى، وأشكر السيد الأمين العام شخصياً، المستشار فرج الدرى، وكل أعضاء الأمانة كبيرهم وصغيرهم لهذه الهمة والكفاءة، حتى استطعنا أن نضع اليوم أمامنا وأمام الرأى العام، وأمام المواطنين النسخة المتوافق عليها لمشروع الوثيقة الدستورية.

لاشك أن العمل الذى قمنا به هو مصدر فخار لنا، ولكنه إشارة أيضاً إلى أن فى مصر رجال ونساء يصلون الليل بالنهار ليقوموا بمهمتهم الوطنية التى كلفوا بها، دون إهمال، دون تراجع، ومصر فى أذهانهم جميعاً ، حيث تمر بلادنا فى مرحلة غاية فى الدقة والخطورة تتعين علينا جميعاً أن نسهم فى إعادة بنائها، وأن نسهم فى أن تقف مرة أخرى على قدميها شامخة عالية مؤثرة كما كانت على الدوام، كما سنقرأ فى الديباجة:

مصر العربية بعبقرية موقعها وتاريخها هى فى قلب للعالم كله، وهى ملتقى حضاراته وثقافاته، والحق أن علينا جميعاً، نحن المصريين، أن نرتفع إلى مستوى هذه القيمة الكبيرة التى كانت مِصرُ على الدوام تتمتع بها، وتشعها على العالمين من حولها: جيراناً، ومنطقة، وعلى العالم كله...

إن الدستور فى مشروعه الذى نبدأ اليوم بالتصويت عليه هو دستور المستقبل، كما أنه يحافظ على التراث، هو دستور يجهد بقوة وكفاءة لعودة القوة الناعمة المصرية التى هى القوة الحقيقية لمصر، والتى بناءً عليها، وبالبناء عليها، وبطرحها استمع الجميع إلى صوت مصر: فناً ، إبداعاً، شعراً، أدباً، علماً، تاريخاً، وتوجهاً صامداً نحو المستقبل.

مصر التى ويعكس آمالها هذا الدستور، شارك فى صياغته من أبنائها فئات وممثلين من كل أنحائها وأرجائها، ولا ننسى أبداً دور الأزهر الشريف، لا ننسى دور الكنيسة المصرية، وممثلى الكنائس الذين شاركونا ، وتشاركوا معنا فى العمل، لا ننسى دور القوات المسلحة، الحامية الحقيقية لمصر، ولا ننسى الشرطة المؤمّنة لشعب مصر، لا ننسى الطوائف كلها: قضاةً ومحامين، مهندسين وأطباء، مهنيين، عمالاً وفلاحين، المرأة ، الطفل، وأصحاب الاحتياجات الخاصة، كلهم شاركوا بكفاءة، وبتعاون وبود، وبصراحة، وبقوة فى كتابة هذا المشروع الذى أعده من أفضل المشروعات الدستورية التى اطلعت عليها.

هذا المشروع تحدث عن الثقافة بمثل ما تحدث عن السياسة، تحدث عن العدالة الاجتماعية بمثل ما تحدث عن التنمية الاقتصادية، تحدث عن التعليم بقدر ما تحدث عن المعرفة، تحدث عن البحث العلمى بمثل ما تحدث عن تطبيقاته، والتوجه نحو التقنية الحديثة، الدستور تحدث عن التعليم وجودته، تحدث عن الرعاية الصحية وجودتها، تحدث عن الحق فى الصحة مثل الحق فى التعليم، تحدث عن الحريات، وعن الواجبات، وأعطاها مداها، فى ثمانية عشرة مادة تتحدث عن الحريات، تحدث عن المواطنة ومنع التمييز، تحدث عن موقف صلب ضد الإرهاب، تحدث عن حقوق العمال والفلاحين، تحدث عن حقوق جميع المواطنين، وهى مسيرة تؤكد على الثوابت بقدر ما تتطلع إلى المستقبل المتطور ، ثوابتنا الدينية، وآمالنا فى بلد متقدم يناطح الدول التى أصبح العلم سلاحها، وأصبحت شعوبها تقود المسيرة العالمية، نحن لسنا أقل من أى شعب من هذه الشعوب، وقد نجح غيرنا فى أن يخرج من أزمة تلو أزمة، نحن لسنا أقل منهم، وسوف نخرج من هذه الأزمة مرفوعى الرأس، وإنما الأمر يحتاج إلى عمل، يحتاج إلى تضامن، يحتاج إلى إخلاص، يحتاج إلى وطنية، وكلها موجودة، وبقدرٍ كبير نستطيع أن ننهل منه، لقد تحدثنا بقوة عن حقوق العمال والفلاحين، ٤٥ مادة من الدستور تتحدث عن حقوقهم، بل ترد إليهم حقوقهم، مواد فيما يتعلق بالفلاحين، تحافظ على الرقعة الزراعية ، وتلزم الحكومة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى،

وشراء المحاصيل الأساسية بما يحقق هامش ربح للفلاح، بالاشتراك مع الجمعيات الزراعية، والاتحاد الزراعى والحكومة، مواد نصت على حماية ورعاية وصيانة التعاونيات، وضمان استقلالها ، وعدم حلها إلا بحكم قضائى، مواد تحدثت عن معاش لصغار الفلاحين، والتأمين الصحى على الفلاحين، مواد تحدثت بل نصت وألزمت على ضمان الحق لصغار الفلاحين بالتمثيل بما لا يقل عن ٨٠٪ فى مجالس إدارة الجمعيات الزراعية، كما تنص موادها على عدم الجواز للجهات الإدارية التدخل فى شئون الجمعيات الزراعية أو حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى.

أما العمال، فهو دستور يضمن لهم الحد الأدنى من الأجور والمعاشات، عدم جواز العمل القسرى أو الجبرى ، الحق فى التفاوض الجماعى ، الحماية من مخاطر العمل، توافر شروط الأمن والصحة المهنية، تشجيع التعليم الفنى، والتدريب المهنى، والتقنى، وتطوير كل ذلك، والتوسع فيه وفقاً للمعايير الدولية، مواد أقرت وألزمت بحظر الفصل التعسفى وتوفير خدمات التأمين الاجتماعى، وضمان اجتماعى ممتد ليشمل حالات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة ، مواد تحدثت وأقرت بتوفير معاش للعمالة غير المنتظمة.

حقق الدستور للعمال والفلاحين أن يشغلوا معظم مقاعد المجالس القروية، ومجالس المراكز، ومجالس المحافظات، مما يضمن ٢٧ألفاً و٥٠٠ مقعد على الأقل فى كل المحليات لممثلى العمال والفلاحين.

لقد توجه الدستور بكل قوة إلى ضمان حقوق هذه الفئات، وضمان مصالحهم ، وليس اللعب على أوهام لا تحقق لهم ما يبغونه من مصالح لهم ولأولادهم ولأسرهم وللأجيال القادمة.

دستور اهتم بالأشخاص ذوى الإعاقة فيضمن لهم عدم التمييز ضدهم، التزام الدولة بحماية حقوقهم: الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بل والرياضية والترفيهية.

التزام من الدولة بتوفير فرص العمل لهم، تهيئة المرافق والبيئة المحيطة بهم، ممارستهم لجميع الحقوق السياسية، دمجهم مع المواطنين إعمالاً لمبادئ تكافؤ الفرص، والمساواة، والعدالة.

دستور تحدث عن الطفل، وعن الشاب، وعن المسن، أما الشباب فنحن نعيش ثورة، ونكتب دستور ثورة، ونعيش حالة تقتضى منا جميعاً أن نعبأ كل جهودنا، وعلى رأسنا جهود الشباب حتى تخرج مصر من ورطتها الحالية.

فللشباب يبين الدستور رعاية دائمة، والتزام باكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم العلمية والبدنية والإبداعية والنفسية، تشجيع واضح، ودعم صريح للعمل الجماعى والتطوعى، وتمكيناً من المشاركة فى الحياة العامة ونسباً مخصصة لهم من الأراضى المستصلحة، والإنجاز الأكبر والأهم والذى يتماهى مع أهداف الثورة هو أن يكون لهم ٢٥٪ من مقاعد الإدارة المحلية، لم ينس الدستور أو مشروع الدستور، أو مشروع الوثيقة الدستورية المطروحة اليوم، المناطق البعيدة والمحرومة، ولم ينس أهلها وتحدث بوضوح عن الصعيد وسيناء، وتنمية هاتين المنطقتين ضمن الخطة العامة للتنمية المصرية التى ننتظرها جميعاً، كما تحدث عن أهل النوبة وأهل مطروح والواحات، بالإضافة إلى الوادى كله وإلى مصر جميعاً، أعتنى مشروع الدستور بأن تتماهى أهداف الاقتصاد الوطنى مع أهداف العدالة الاجتماعية وترتبط بها، لأول مرة طالبت الوثيقة الدستورية برفع نسب الاسهام فى التعليم، وفى التعليم العالى، وفى البحث العلمى، فى الرعاية الصحية، صعوداً نحو المستويات العالمية، دستور جرم التمييز، دستور جرم التعذيب، دستور واضح فى طرح آمال مصر كلها، فى تحقيق الإيجابيات والتغلب على السلبيات، وحين جاء نظام الحكم فقد توجهنا إلى نظام شبه رئاسى، نحن نريد أن يكون لمصر رئيس محترم نحترمه جميعاً، قوى بالدستور، ونريد برلماناً أيضاً قوياً بالدستور ، يدفع بالبلاد بتشريعات نثق فى أن الجودة ستكون ديدنها لتنظيم الحياة فى مصر كما يجب أن تكون، وأن نتجنب أنات الماضى التى شكونا منها جميعاً ، والتى كانت السبب فى كل ما حدث من تراجع وسلبية وضعف فى الحياة المصرية.

السيدات والسادة:

إننى أتوجه باسمكم إلى كل المصريين، إلى كل العرب، إلى أهلنا فى القارة الإفريقية، إلى شركائنا فى العالم كله، أن مصر كما وعدت فى خارطة الطريق خطوة بعد خطوة، الآن نتأهب لننه الخطوة الأولى بنجاح، كما ندعو الله أن يكون، لنتوجه بعد ذلك إلى الخطوات الأخرى واحدة واحدة فى إطار الجدول الزمنى الذى وعدنا به .

الآن، سوف نبدأ بالتصويت بعد أن أقرأ المقدمة ، وهى مقدمة تعكس آمالنا مخلصة لأهدافنا، تستدعى الماضى الذى نفخر به، وتتحدث عن الحاضر بكل رصانة، وتنحو نحو مستقبل واسع الآفاق بكل أمل وثقة .

السيدات والسادة: اسمحوا لى الآن أن أبدأ بالجلسة الرسمية للتصويت، أعطيكم دقيقة أو دقيقتين لترجعوا للنص الموجود أمامكم، وهو نص سيكون رهناً لترتيبات ومراجعات لغوية وترتيبية وغيرها، إلا أنه يشمل كافة النصوص التى اتفقنا عليها والتى نريد، اليوم، بكل احترام أن نتوجه بها إلى الشعب المصرى، السيدات والسادة ديباجة الدستور:

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجة الدستور

"هذا دستورنا

مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية.

مصر العربية – بعبقرية موقعها وتاريخها – قلب العالم كله، فهى ملتقى حضاراته وثقافاته، ومفترق طرق مواصلاته البحرية واتصالاته، وهى رأس إفريقيا المطل على المتوسط، ومصب أعظم أنهارها: النيل.

هذه مصر، وطن خالد للمصريين، ورسالة سلام ومحبة لكل الشعوب.

فى مطلع التاريخ، لاح فجر الضمير الإنسانى وتجلى فى قلوب أجدادنا العظام فاتحدت إرادتهم الخيرة، وأسسوا أول دولة مركزية، ضبطت ونظمت حياة المصريين على ضفاف النيل، وأبدعوا أروع آيات الحضارة، وتطلعت قلوبهم إلى السماء قبل أن تعرف الأرض الأديان السماوية الثلاثة.

مصر مهد الدين، وراية مجد الأديان السماوية.

فى أرضها شب كليم الله موسى عليه السلام، وتجلى له النور الإلهى، وتنـــزلت عليه الرسالة فى طور سنين.

وعلى أرضها احتضن المصريون السيدة العذراء ووليدها، ثم قدموا آلاف الشهداء دفاعا عن كنيسة السيد المسيح عليه السلام.

وحين بُعث خاتم المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، للناس كافة، ليتمم مكارم الأخلاق، انفتحت قلوبنا وعقولنا لنور الإسلام، فكنا خير أجناد الأرض جهادا فى سبيل الله، ونشرنا رسالة الحق وعلوم الدين فى العالمين.

هذه مصر وطن نعيش فيه ويعيش فينا.

وفى العصر الحديث، استنارت العقول، وبلغت الإنسانية رُشدها، وتقدمت أمم وشعوب على طريق العلم، رافعة رايات الحرية والمساواة، وأسس محمد على الدولة المصرية الحديثة، وعمادها جيش وطنى، ودعا ابن الأزهر رفاعة أن يكون الوطن "محلا للسعادة المشتركة بين بنيه"، وجاهدنا – نحن المصريين– للحاق بركب التقدم، وقدمنا الشهداء والتضحيات، فى العديد من الهبَّات والانتفاضات والثورات، حتى انتصر جيشنا الوطنى للإرادة الشعبية الجارفة فى ثورة "٢٥ يناير – ٣٠ يونية" التى دعت إلى العيش بحرية وكرامة إنسانية تحت ظلال العدالة الاجتماعية، واستعادت للوطن إرادته المستقلة.

هذه الثورة امتداد لمسيرة نضال وطنى كان من أبرز رموزه أحمد عرابى، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وتتويج لثورتين عظيمتين فى تاريخنا الحديث:

ثورة ١٩١٩ التى أزاحت الحماية البريطانية عن كاهل مصر والمصريين، وأرست مبدأ المواطنة والمساواة بين أبناء الجماعة الوطنية، وسعى زعيمها سعد زغلول وخليفته مصطفى النحاس على طريق الديمقراطية، مؤكدين أن "الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة"، ووضع طلعت حرب خلالها حجر الأساس للاقتصاد الوطنى.

وثورة "٢٣ يولية ١٩٥٢" التى قادها الزعيم جمال عبد الناصر، واحتضنتها الإرادة الشعبية، فتحقق حلم الأجيال فى الجلاء والاستقلال، وأكدت مصر انتماءها العربى وانفتحت على قارتها الإفريقية، والعالم الإسلامى، وساندت حركات التحرير عبر القارات، وسارت بخطى ثابتة على طريق التنمية والعدالة الاجتماعية.

هذه الثورة امتداد للمسيرة الثورية للوطنية المصرية، وتوكيد للعروة الوثقى بين الشعب المصرى وجيشه الوطنى، الذى حمل أمانة ومسئولية حماية الوطن، والتى حققنا بفضلها الانتصار فى معاركنا الكبرى، من دحر العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، إلى هزيمة الهزيمة بنصر أكتوبر المجيد الذى منح للرئيس أنور السادات مكانة خاصة فى تاريخنا القريب.

وثورة ٢٥ يناير – ٣٠ يونية، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التى قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير

للطبقات والأيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهى أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً.

هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض مازال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها.

فالعالم – الآن– يوشك أن يطوى الصفحات الأخيرة من العصر الذى مزقته صراعات المصالح بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، واشتعلت فيه النزاعات والحروب، بين الطبقات والشعوب، وزادت المخاطر التى تهدد الوجود الإنسانى، وتهدد الحياة على الأرض التى استخلفنا الله عليها، وتأمل الإنسانية أن تنتقل من عصر الرشد إلى عصر الحكمة، لنبنى عالماً إنسانياً جديداً تسوده الحقيقة والعدل، وتصان فيه الحريات وحقوق الإنسان، ونحن – المصريين– نرى فى ثورتنا عودة لإسهامنا فى كتابة تاريخ جديد للإنسانية.

نحن نؤمن أننا قادرون أن نستلهم الماضى وأن نستنهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل. قادرون أن ننهض بالوطن وينهض بنا.

نحن نؤمن بأن لكل مواطن الحق فى العيش على أرض هذا الوطن فى أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقاً فى يومه وفى غده.

نحن نؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلًا وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، هو – وحده – مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة – السيادة فى وطن سيد.

نحن الآن نكتب دستوراً يجسد حلم الأجيال بمجتمع مزدهر متلاحم، ودولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.

نحن – الآن – نكتب دستورًا يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية.

نكتب دستوراً نغلق به الباب....

نحن – الآن – نكتب دستوراً يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة بحكومة مدنية.

نكتب دستورًا نغلق به الباب أمام أى فساد وأى استبداد، ونعالج فيه جراح الماضى من زمن الفلاح الفصيح القديم، وحتى ضحايا الإهمال وشهداء الثورة فى زماننا، ونرفع الظلم عن شعبنا الذى عانى طويلاً.

نكتب دستورًا يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وأن المرجع فى تفسيرها هو ما تضمنه مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا فى ذلك الشأن.[1]

نكتب دستورًا يفتح أمامنا طريق المستقبل، ويتسق مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى شاركنا فى صياغته ووافقنا عليه.

نكتب دستورًا يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهددهُ أو يهدد وحدتنا الوطنية.

نكتب دستورًا يحقق المساواة بيننا فى الحقوق والواجبات دون أى تمييز.

نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصرى، السيد فى الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا.

هذا دستورنا."

الآن، أدعو للتصويت على هذه المقدمة برفع الأيدى، تفضلوا.

(إجماع)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

إذن، تم اعتماد هذه المقدمة بالإجماع.

السيدات والسادة أود قبل بدء التصويت على المواد أن أتحدث عن الملاحظات الآتية:

لقد أوضحنا فى المقدمة أننا نكتب دستوراً يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة حكمها مدنى، وهذا أمر واضح، نحن نؤمن بذلك فى معظمنا، وأشير أيضاً إلى الفقرة الخاصة بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع، وأن المرجع فى تفسيرها هو ما تضمنه مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن، أحكام المحكمة الدستورية متواترة وهى عديدة مثل الحكم الصادر فى مايو ١٩٩٦، والآخر الصادر فى ١٣ فبراير ٢٠٠٥، والثالث الصادر فى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤، كما

[1] يتم إيداع الاحكام فى المضابط.

أشير بصفة خاصة إلى الأحكام الصادرة فى السنوات الدستورية الرابعة والتاسعة والسابعة عشرة والثامنة عشرة، هذه كلها أحكام ناقشناها ودرسناها سوف نشير إليها فى المضابط الرسمية*، والآن أضع أمام حضراتكم نص المادة الأولى تمهيداً للتصويت الإلكترونى عليها.

"مادة (١)

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينـــزل عن شىء منها، نظامها جمهورى ديمقراطى، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامى، تنتمى إلى القارة الإفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوى، وتسهم فى بناء الحضارة الإنسانية."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢)

الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع."

نتيجة التصويت : موافق (٤٥) معترض (٢) لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"المادة (٣)

مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية."

نتيجة التصويت : موافق (٤٢) معترض (٤) ممتنع (١) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

---

* مضمون أحكام المحكمة الدستورية – ملحق المضبطة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤)

السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٥)

يقوم النظام السياسى على أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، على الوجه المبين فى الدستور."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٦)

الجنسية حق لمن يولد لأب مصرى أو لأم مصرية، والاعتراف القانونى به ومنحه أوراقًا رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه.

ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية."

نتيجة التصويت : موافق (٤٢) معترض (٢) ممتنع (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول

المقومات الاجتماعية

مادة (٧)

الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسى فى العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية فى مصر والعالم .

وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه.

وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء."

نتيجة التصويت : موافق (٣٨) معترض (٥) ممتنع (٥)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٨)

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى.

وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعى، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع.

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٩)

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز."

نتيجة التصويت : موافق (٤٦) لا معترض ولم يشارك اثنان فى التصويت.

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٠)

الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها."

نتيجة التصويت : موافق (٤٤) معترض (١) ممتنع (٢) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١١)

تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فى جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور.

وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسبًا فى المجالس النيابية، على النحو الذى يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها فى تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا فى الدولة والتعيين فى الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.

وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل.

كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا."

نتيجة التصويت : موافق (٣٩) معترض (٦) ممتنع (٣)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٢)

العمل حق ، وواجب ، وشرف تكفله الدولة. ولا يجوز إلزام أى مواطن بالعمل جبرًا، إلا بمقتضى قانون، ولأداء خدمة عامة، لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٣)

تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية، وتكفل سبل التفاوض الجماعى، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، ويحظر فصلهم تعسفيًا، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٦) معترض (١) لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٤)

الوظائف العامة حق للمواطنين على أساس الكفاءة، ودون محاباة أو وساطة، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى، إلا فى الأحوال التى يحددها القانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٥)

الإضراب السلمى حق ينظمه القانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٦)

تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابى الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، وأسر المفقودين فى الحرب وما فى حكمها، ومصابى العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق هذه الأهداف."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٧)

تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعى.

ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة.

وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون.

وأموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهى وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثمارًا آمنًا، وتديرها هيئة مستقلة، وفقًا للقانون.

وتضمن الدولة أموال التأمينات والمعاشات."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٨)

لكل مواطن الحق فى الصحة وفى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحى شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين فى اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم.

ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان فى حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة.

وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين فى القطاع الصحى.

وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلى فى خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع.

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (١٩)

التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء

مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية.

والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) معترض (١) لا ممتنع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٠)

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع فى أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢١)

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن ٢٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٢)

المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع.

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٣)

تكفل الدولة حرية البحث العلمى وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومى لا تقل عن ١٪ من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلى وإسهام المصريين فى الخارج فى نهضة البحث العلمى."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع.

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٤)

اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطنى بكل مراحله مواد أساسية فى التعليم قبل الجامعى الحكومى والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) معترض (١) لا ممتنع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٥)

تلتزم الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدنى، وذلك وفق خطة زمنية محددة."

نتيجة التصويت : موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٦)

إنشاء الرتب المدنية محظور."

نتيجة التصويت : موافق (٤٣) معترض (١) ممتنع (٢) غير مشارك (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"الفصل الثانى

المقومات الاقتصادية

مادة (٢٧)

يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك.

ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعيًا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقًا للقانون."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٨)

الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطنى، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتعمل على زيادة الإنتاج، وتشجيع التصدير، وتنظيم الاستيراد.

وتولى الدولة اهتمامًا خاصًا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى كافة المجالات، وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمى وتأهيله."

نتيجة التصويت :موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٢٩)

الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى .

وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعى والحيوانى، وتشجيع الصناعات التى تقوم عليهما.

وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضى المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٦) معترض (١) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٠)

تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة أعمالهم دون إلحاق الضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣١)

أمن الفضاء المعلوماتى جزء أساسى من منظومة الاقتصاد والأمن القومى، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٦) لا معترض ممتنع (٢).

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٢)

موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحُسن استغلالها، وعدم استنزافها، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها.

كما تلتزم الدولة بالعمل على الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة المتجددة، وتحفيز الاستثمار فيها، وتشجيع البحث العلمى المتعلق بها. وتعمل الدولة على تشجيع تصنيع المواد الأولية، وزيادة قيمتها المضافة وفقًا للجدوى الاقتصادية.

ولا يجوز التصرف فى أملاك الدولة العامة، ويكون منح حق استغلال الموارد الطبيعية أو التزام المرافق العامة بقانون، ولمدة لا تتجاوز ثلاثين عاماً.

ويكون منح حق استغلال المحاجر والمناجم الصغيرة والملاحات، أو منح التزام المرافق العامة لمدة لا تتجاوز خمسة عشر عامًا بناء على قانون.

ويحدد القانون أحكام التصرف فى أملاك الدولة الخاصة، والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك."

نتيجة التصويت :موافق (٤٦) معترض (١) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٣)

تحمى الدولة الملكية بأنواعها الثلاثة، الملكية العامة، والملكية الخاصة، والملكية التعاونية."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) غير مشارك (١).

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٤)

للملكية العامة حرمة، لا يجوز المساس بها، وحمايتها واجب وفقًا للقانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع. غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٥)

الملكية الخاصة مصونة، وحق الإرث فيها مكفول، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، وبحكم قضائى، ولا تنـــزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل يدفع مقدمًا وفقًا للقانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٥) لا معترض ممتنع (١) غير مشارك (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٦)

تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطنى والمجتمع ."

نتيجة التصويت :موافق (٤٦) معترض (١) لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٧)

الملكية التعاونية مصونة، وترعى الدولة التعاونيات، ويكفل القانون حمايتها، ودعمها، ويضمن استقلالها.

ولا يجوز حلها أو حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائى."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع. غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٨)

يهدف النظام الضريبى وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

لا يكون إنشاء الضرائب العامة، أو تعديلها، أو إلغاؤها، إلا بقانون، ولا يجوز الإعفاء منها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون. ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب، أو الرسوم، إلا فى حدود القانون.

ويراعى فى فرض الضرائب أن تكون متعددة المصادر. وتكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقا لقدراتهم التكليفية، ويكفل النظام الضريبى تشجيع الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، وتحفيز دورها فى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

تلتزم الدولة بالارتقاء بالنظام الضريبي، وتبنى النظم الحديثة التى تحقق الكفاءة واليسر والإحكام فى تحصيل الضرائب. ويحدد القانون طرق وأدوات تحصيل الضرائب، والرسوم، وأى متحصلات سيادية أخرى، وما يودع منها فى الخزانة العامة للدولة.

وأداء الضرائب واجب، والتهرب الضريبى جريمة."

نتيجة التصويت :موافق (٣٨) معترض (٦) ممتنع (٣). غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٣٩)

الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه، وتضمن المدخرات، وفقا لما ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٥) معترض (١) لا ممتنع غير مشارك (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٠)

المصادرة العامة للأموال محظورة.

ولا تجوز المصادرة الخاصة، إلا بحكم قضائى."

نتيجة التصويت : موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤١)

تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكانى يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكانى والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار فى الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك فى إطار تحقيق التنمية المستدامة.

نتيجة التصويت :موافق (٤٤) معترض (٢) لا ممتنع غير مشارك (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٢)

يكون للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية، وفقا للقانون. والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى.

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام بنسبة خمسين فى المائة من عدد الأعضاء المنتخبين، ويكون تمثيلهم فى مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام وفقا للقانون.

وينظم القانون تمثيل صغار الفلاحين، وصغار الحرفيين، بنسبة لا تقل عن ثمانين فى المائة فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية والحرفية."

نتيجة التصويت :موافق (٤٥) معترض (٢) لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٣)

تلتزم الدولة بحماية قناة السويس وتنميتها، والحفاظ عليها بصفتها ممرًا مائيًا دوليًا مملوكًا لها، كما تلتزم بتنمية قطاع القناة، باعتباره مركزا اقتصاديا متميزاً."

نتيجة التصويت :موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٤)

تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها ، كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال.

وحق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدى على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) لا معترض لا ممتنع غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٥)

تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية.

ويحظر التعدى عليها، أو تلويثها، أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها، وحق كل مواطن فى التمتع بها مكفول، كما تكفل الدولة حماية وتنمية المساحة الخضراء فى الحضر، والحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، وحماية المعرض منها للانقراض أو الخطر، والرفق بالحيوان، وذلك كله على النحو الذى ينظمه القانون."

نتيجة التصويت :موافق (٤٤) معترض (١) ممتنع (٢) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٦)

لكل شخص الحق فى بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة ، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها."

نتيجة التصويت :موافق (٤٨) موافقة بالإجماع

إذن، اعتمدت المادة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"الفصل الثالث

المقومات الثقافية

مادة (٤٧)

تلتزم الدولة بالحفاظ على الهوية الثقافية المصرية بروافدها الحضارية المتنوعة."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) معترض (١) لا ممتنع

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٨)

الثقافة حق لكل مواطن، تكفله الدولة وتلتزم بدعمه وبإتاحة المواد الثقافية بجميع أنواعها لمختلف فئات الشعب، دون تمييز بسبب القدرة المالية أو الموقع الجغرافى أو غير ذلك. وتولى اهتمامًا خاصًا بالمناطق النائية والفئات الأكثر احتياجًا.

وتشجع الدولة حركة الترجمة من العربية وإليها."

نتيجة التصويت :موافق (٤٥) معترض (١) غير مشارك (٢)

إذن، اعتمدت المادة.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٤٩)

تلتزم الدولة بحماية الآثار والحفاظ عليها، ورعاية مناطقها، وصيانتها، وترميمها، واسترداد ما استولى عليه منها، وتنظيم التنقيب عنها والإشراف عليه.

ويحظر إهداء أو مبادلة أى شيء منها.

والاعتداء عليها والاتجار فيها جريمة لا تسقط بالتقادم."

نتيجة التصويت :موافق (٤٧) لا معترض ممتنع (١)

إذن، اعتمدت المادة .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

"مادة (٥٠)

تراث مصر الحضارى والثقافى، المادى والمعنوى، بجميع تنوعاته ومراحله الكبرى، المصرية القديمة، والقبطية، والإسلامية، ثروة قومية وإنسانية، تلتزم الدولة بالحفاظ عليه وصيانته، وكذا الرصيد الثقافى المعاصر المعمارى والأدبى والفنى بمختلف تنوعاته، والاعتداء على أى من ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. وتولى الدولة اهتماما خاصا بالحفاظ على مكونات التعددية الثقافية فى مصر."

نتيجة التصويت :موافق (٤١) معترض (١) ممتنع (٥) غير مشارك (١)

إذن، اعتمدت المادة .

(أصوات من القاعة للسادة الأعضاء يطلبون أخذ استراحة)

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

والآن، نأخذ استراحة لمدة نصف ساعة ونعاود الاجتماع الساعة الخامسة لاستكمال أخذ الموافقة على باقى مواد مشروع الدستور.

(انتهى الاجتماع الساعة الرابعة مساء)

* * *

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى

* * *